

ورقة حقائق

أزمة الكهرباء في قطاع غزة

(الحلول الممكنة بين المولدات التجارية والعداد الذكي)



معلومات أساسية حول أزمة
الكهرباء والمولدات والعداد الذكي

الواقع التنظيمي للمولدات الكهربائية
التجارية

مخاطر تعدي المولدات على
الشبكات العامة

المخاطر الصحيّة والبيئيّة للمولدات
الكهربائيّة

©APAIimages

مقدمة

كما لحقت أضرار بالبيئة جرائها، واتجه القليل منهم لاستخدام الطاقة الشمسية ممن تسمح إمكانياتهم المادية بذلك. ثم انتشرت المولدات الكهربائية بأحجام مختلفة؛ لتفي بحاجة المنازل والمحلات التجارية والمؤسسات. ولكنّ المولدات كبيرة الحجم وعالية الإنتاجية استخدمت بشكل استثماري بدءاً من العام 2009م، وزوّدت السكان بكميات من الكهرباء لفترات محدودة بمقابل مادي كبير، ورغم أنها جاءت للتخفيف من وطأة الأزمة، إلا إن عدداً من المشكلات المتعلقة بغياب التنظيم والرقابة والأضرار الناجمة عنها، حولها إلى مشكلة².

يعاني قطاع غزة من أزمة الكهرباء منذ العام 2006م؛ نتيجة للعجز المستمر والمتزايد في كمية التيار الكهربائي. وشهدت الأزمة محاولات متعددة للبحث عن بدائل تُخفّف منها، فلجأ السكان بدايةً إلى استخدام الشموع والمولدات الصغيرة، وتكبّدوا خسائر بشرية ومادية بسببها. فقد رصد الميزان وفاة (32) مواطناً من بينهم (25) طفلاً، وسيدة واحدة. وإصابة (36) آخرين، من بينهم (20) طفلاً، و(6) سيدات، خلال الفترة الممتدة من مطلع العام 2010م وحتى نهاية سبتمبر من العام الجاري 2018م؛ نتيجة لاشتعال الحرائق جراء الشموع أو انفجار المولدات الكهربائية المنزلية¹.

² لمزيد من المعلومات، راجع ورقة حقائق أصدرها الميزان حول الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة. الرابط: <http://cutt.us/nc88l>

¹ مركز الميزان لحقوق الإنسان. قاعدة البيانات التي يغذيها باحثو المركز بحصيلة أعمال الرصد والتوثيق التي يواصلونها في محافظات غزة.



وانطلاقاً من رسالة المركز في حماية وتعزيز حقوق الإنسان ولاسيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالنظر للأثر السلبي لانقطاع التيار الكهربائي- الذي يستمر لساعات قد تتجاوز عشرين ساعة متواصلة يومياً - على تمتع السكان بحقوقهم الأساسية، بحيث تمس أزمة الكهرباء بحق الإنسان في الحياة والرعاية الصحية والتعليم والسكن والوصول إلى المياه والحق في بيئة نظيفة... الخ، تسلط الورقة الضوء على الحلول الممكنة بين المولدات التجارية والمشكلات المحيطة وتنظيمها بما ينسجم مع اللوائح والقوانين وبما لا يضر بالشبكات العامة أو بالصحة العامة أو بالبيئة، وبين العداد الذكي كطريقة آمنة وممكنة وإمكانية تعميمه تدريجياً في مناطق ومحافظات غزة. وتضع التوصيات التي من شأنها التخفيف من الأزمة وآثارها على حقوق الإنسان.

معلومات أساسية

- بدأت أزمة نقص إمدادات التيار الكهربائي في قطاع غزة بعد أن قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي (6 محولات رئيسة في محطة توليد الكهرباء الوحيدة وسط القطاع في العام 2006م، واستمرت هذه المشكلة وانعكست على واقع حقوق الإنسان². وتصل مدة تزويد المنازل بالتيار الكهربائي في الوقت الحالي (4 ساعات فقط، مقابل (16 ساعة فصل يومياً. ويحتاج قطاع غزة إلى حوالي (500 ميجاواط بشكل يومي، بينما المتوفر فقط هو (140 ميجاواط³.
- من بين الحلول التي جربتها شركة توزيع كهرباء محافظات غزة لحل أزمة التيار الكهربائي مشروع العداد الذكي، حيث بدأت بتشغيل (730) عداد ذكي في منطقة أبراج تل الهوا السكنية، تمدّ الشقق السكنية بتيار كهربائي لا يتعدى (2) أمبير، لمدة (12) ساعة على الأقل، بعد انتهاء ساعات الوصل اليومي الطبيعية للتيار، ويوفّر هذا الحل الحد الأدنى من التيار للاستخدام المنزلي، من خلال تحكم الشركة في العداد إلكترونيا ومتابعتها للأحمال، وانتهى المشروع ولم يُعمم⁴. ولتعميم هذا الحل في قطاع غزة يحتاج الأمر إلى تحديث الشبكة كاملة والتحكم فيها إلكترونياً، وتوفير عدادات ذكية تكفي لجميع المنازل السكنية في القطاع، مع أهمية التوعية بهذا المشروع الذي يعتبر من أبرز الحلول الممكنة للتخفيف من الأزمة.

³ لمزيد من المعلومات راجع تقرير الميزان حول: واقع أزمة الكهرباء وانعكاساتها على حالة حقوق الإنسان في قطاع غزة، الرابط: <http://cutt.us/7JPv1>.

² المرجع السابق.

³ محمد ثابت- مسئول دائرة الاعلام والعلاقات العامة في شركة توزيع الكهرباء بمحافظة غزة، قابله الباحث: حسين حمّاد (23 سبتمبر 2018م).

⁴ المرجع السابق.



■ والجدير ذكره أنّ الشركة تخطط لتحديث عدادات المشتركين بأخرى ذكية توائم احتياجات وظروف قطاع غزة، وتحاول الوصول إلى (10000) عداد ذكي، أدخلت منها (500) عداد للخدمة، في حين أنّ عدد المشتركين في قطاع غزة (273 ألف مشترك)، وتكلفة العداد الواحد تبلغ حوالي 600 شيكل¹.

■ هذا ويثير وقف العينة التجريبية للعداد الذكي استهجان السكان، ولاسيما وان البنائيات تكبدت مبالغ كبيرة لهيئة البنية التحتية فيها بما في ذلك تركيب لوحات كهربائية جديدة (طابلون)، ورغم أن التجربة في بدايتها تخللتها مشاكل كثيرة أهمها عدم وعي السكان بالنظام الجديد، ولكن بعد فترة أصبحت التجربة ناجعة وتعرّز وعي السكان وفهموا النظام ولا يعرف أحد السبب الحقيقي لوقف العمل بالعداد الذكي في العينة التجريبية سوى أن المشروع الممول قد انتهى.

■ وبالنظر لحاجة السكان للتيار الكهربائي والاتجاه نحو المولدات الكهربائية، فقد زاد معدل استيراد المولدات بشكل متلاحق، حيث دخل القطاع (4160) مولد بأحجام مختلفة في العام 2014م، و(1150) مولد في العام 2015م، بينما قلّ استيراد المولدات بشكل عام بعد ذلك حيث دخل القطاع (263) مولد خلال العام 2016م، و(58) مولداً فقط خلال العام الماضي 2017م. والملاحظ أنّ عدد المولدات المستوردة انخفض بشكل كبير مع مضي السنوات، ويرجع ذلك لحاجة السوق المحلي وقدرته الاستيعابية بالإضافة لاستعاضة السكان بنظام البطارية والشاحن (UPS). كما اتجه السوق نحو استيراد المولدات الكبيرة خلال العام المنصرم. هذا بالإضافة إلى أنّ سلطات الاحتلال منعت دخول المولدات بشكل طبيعي، حيث اشترطت أن يزود المولد بنظام التموضع العالمي (GPS) لمعرفة أماكن تواجدها، وتلك المعوقات قللت من عدد².

■ يقدر عدد المولدات الكهربائية التجارية العاملة في قطاع غزة حالياً بـ(200) مولداً، تباع الكهرباء لحوالي (50.000) مشترك، حيث يوزع المولد الواحد لعدد يتراوح ما بين 150 - 300 مشترك. وتقدر الطاقة الإنتاجية اليومية لهذه المولدات مجتمعة بحوالي 100 ميغا واط من الكهرباء³.

■ يستهلك المولد الكهربائي بقدرة (200 كيلو واط) حوالي 45 لتراً من السولار في الساعة الواحدة، ويبلغ سعر اللتر (4.97) شيكل، أي في حال عمل المولد الواحد لمدة ثماني ساعات متواصلة في اليوم فإنه يستهلك ما قيمته حوالي (1.790) شيكل⁴.

¹ إيهاب أبو صفية- مدير الدائرة التجارية في شركة توزيع كهرباء محافظات غزة، قابله الباحث: حسين حمّاد (15 أكتوبر 2018م).
² طارق لبد- الناطق باسم وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة، قابله الباحث: حسين حمّاد (13 سبتمبر 2018م).
³ محمد الشيخ سلامة- دائرة المولدات في شركة توزيع الكهرباء، قابله الباحث: حسين حمّاد (23 سبتمبر 2018م).
⁴ معلومات جمعها باحثو المركز من فنيين كهربائيين يعملون في مجال المولدات الكهربائية في محافظات غزة (في الفترة ما بين 15- 30 سبتمبر 2018).

- تُباع الكهرباء المولدة للمستهلكين في المنازل والمؤسسات إما من خلال الكيلو/ واط حسب السحب اليومي عبر عداد خاص، بسعر يتراوح ما بين (3- 4) شواكل للكيلو الواحد¹. أو بإيصال كمية محدودة من التيار (2- 6) أمبير بأسعار تتراوح بين (200- 600) شيكل². وهذا سعر يفوق السعر الطبيعي للكيلو بسنة إلى ثمانية أضعاف.



يقدّر عدد المولدات الكهربائية التجارية العاملة في قطاع غزة حالياً بـ(200) مولداً، تباع الكهرباء لحوالي (50.000) مشترك، وتقدر الطاقة الإنتاجية اليومية لهذه المولدات مجتمعة بحوالي 100 ميغا واط من الكهرباء.

¹ توصل شركة توزيع الكهرباء في محافظات غزة الكيلو واط الواحد من الكهرباء بسعر يقدر بـ (0.5) شيكل للمستهلكين.
² معلومات جمعها باحثو المركز من مستهلكين لكهرباء المولدات أو من ملاك المولدات المنتشرة في محافظات غزة (في الفترة ما بين 1- 30 سبتمبر 2018).

الواقع التنظيمي للمولدات الكهربائية التجارية

لا توجد لوائح أو قوانين تنظم عمل المولدات الكهربائية في قطاع غزة، وتحدد الجهة المسؤولة عن إدارتها والإشراف عليها. وتستعرض الورقة واقع عمل المولدات الكهربائية التجارية في النقاط الآتية:

- تتعدد الجهات المفترض فيها الإشراف على المولدات الكهربائية بحكم تداخل الاختصاصات بين سلطة الطاقة الفلسطينية، ووزارة الحكم المحلي، البلديات، سلطة جودة البيئة، وزارة الصحة، وزارة المالية، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة العدل، وزارة العمل، مديرية الدفاع المدني، شركة توزيع الكهرباء وشركة الاتصالات الفلسطينية. ولا توجد جهة أو لجنة محددة يقع على عاتقها المسؤولية المباشرة عن تنظيم المولدات الكهربائية ومنحها التراخيص اللازمة ومتابعتها والرقابة عليها¹.
- حاولت شركة توزيع كهرباء محافظات غزة الضغط لإقرار لائحة لتنظيم عمل هذه المولدات، وفي هذا السياق خاطبت الشركة اللجنة الإدارية في غزة في العام 2015م؛ لتوضح آثار هذه المولدات على أعمال الشركة، ثم خاطبت سلطة الطاقة الفلسطينية بعد ذلك. وفي مايو/ 2018م أرسلت مشروع لائحة تنظيمية للمولدات للمجلس التشريعي في غزة لمناقشتها. كما حذرت في العام 2015م من استخدام أصحاب المولدات لشبكات شركة الكهرباء الرسمية، ثم شكّلت نهاية العام 2017م لجنةً للتحقيق عليها ومتابعة حالات التعدي على الشبكة والسرقة منها².
- أقرت وزارة الاقتصاد الوطني نظاماً خاصاً بالمولدات التجارية نهاية العام 2017م، بتعاون كل من سلطة الطاقة والموارد الطبيعية وسلطة جودة البيئة ومديرية الدفاع المدني ووزارة الأشغال العامة، بيد أنه لم يلقَ الاهتمام المناسب ولم يطبق بعد³.
- لم تتعامل وزارة الحكم المحلي "باعتبارها الجهة المشرفة على البلديات" مع المولدات التجارية بشكل رسمي، ولم تصدر قرارات تنظم حيازتها، وتركت الأمر متاحاً للبلديات وفق ما تنصّ عليه الأنظمة والقواعد الخاصة بكل بلدية. وتشير المعلومات إلى أن بلدية غزة وبعض البلديات الأخرى بصدد إصدار قرارات تعتبر فيه المولدات التجارية (حرفة) تخضع للتراخيص والأنظمة⁴. ووفقاً للمعلومات التي تحصل عليها باحثو المركز فإن هناك عدد من بلديات القطاع بدأت بالفعل في ترخيص المولدات كحرفة، وتجبي منها رسوم تقدر بحوالي 1000 شيكل على المولد الواحد سنوياً.
- تتابع سلطة جودة البيئة الشكاوى المتعلقة بالمولدات التجارية، والخاصة بالضوضاء والأضرار البيئية، حيث تعين مكان المولد المشتكى عليه لفحص ملاءمته وقياس درجة الصوت وقت التشغيل، وفي حالة وجود مخالفات تطالب مالك المولد بعلاج المشكلة، والالتزام بالمحددات⁵. وذلك من خلال: تزويد المولد بكاتم صوت، وضع المولد في غرفة، تركيب عوازل للصوت للغرفة، تركيب فلاتر على عادم المولد لمنع الانبعاثات⁶. وبعد إعطاء المالك فرصة، تحرر "محطة ضبط" لغير

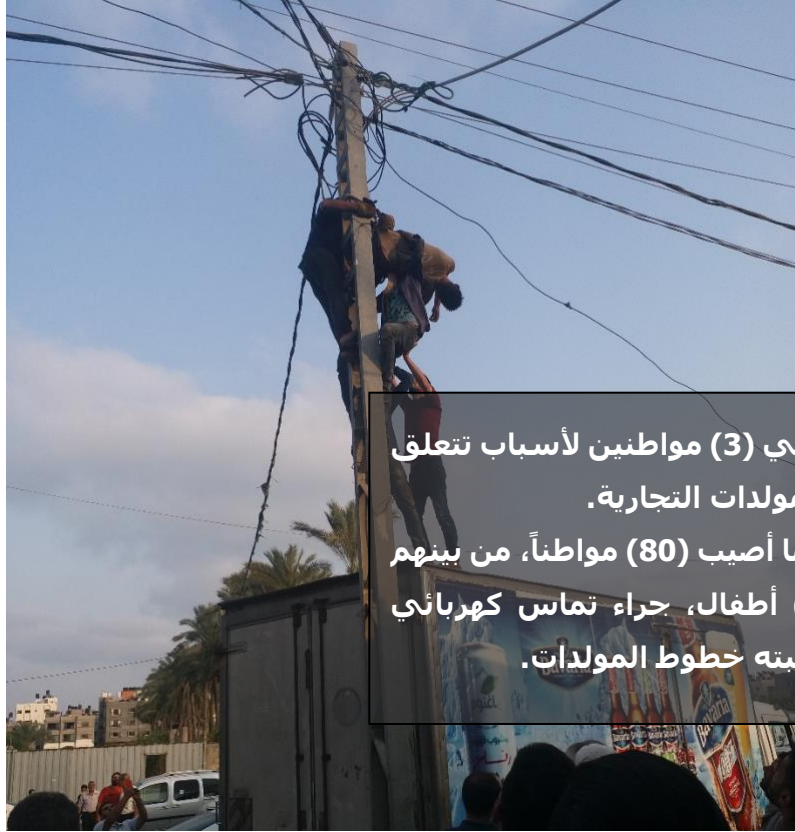
¹ خلاصة معلومات جمعها باحثو المركز من خبراء ومستقلين يعملون في جهات مختلفة رسمية وأهلية (في الفترة ما بين 1-30 سبتمبر 2018).
² محمد ثابت، مرجع سابق.
³ طارق لند، مرجع سابق.
⁴ أشواق غنيم- دائرة الصحة والبيئة بوزارة الحكم المحلي في قطاع غزة، قابلها الباحث: باسم أبو جريّ (26 سبتمبر 2018).
⁵ أحمد أبو مطر- دائرة الرقابة والتفتيش في الإدارة العامة لحماية البيئة في سلطة جودة البيئة بغزة، قابله الباحث: حسين حمّاد (26 سبتمبر 2018).
⁶ فادي نصار- دائرة الموافقات البيئية في الإدارة العامة لحماية البيئة في سلطة جودة البيئة بغزة، قابله الباحث: حسين حمّاد (26 سبتمبر 2018).

المتعاونين وفقاً للمواد المتعلقة بالإزعاج البيئي في قانون البيئة رقم 7 لسنة 1999م¹، ويتم إحالة المخالف للنيابة العامة. وفي العام الجاري 2018م تعاملت سلطة البيئة مع عدد (13) شكوى حول المولدات، جميعها حولت للنيابة العامة².

مخاطر تعدي المولدات على الشبكات العامة

يعتمد ملاك المولدات التجارية على الأعمدة التابعة لشركة توزيع الكهرباء وشركة الاتصالات الفلسطينية، حيث يضعون الأسلاك الخاصة بشبكاتهم على الأعمدة المنتشرة في الأحياء السكنية، دون موافقة الشركتين، ما ينطوي على عدّة مخاطر تسببت في أضرار بشرية ومادية، توجزها الورقة على النحو الآتي:

• توفي (3) مواطنين، جراء تماس كهربائي سببته خطوط المولدات الكهربائية المعلقة على أعمدة شبكة الكهرباء الرئيسية التابعة لشركة توزيع كهرباء محافظات غزة. وأصيب (80) مواطناً، من بينهم (7) أطفال، وذلك منذ ظهور المولدات الكهربائية التجارية في العام 2009م³، ومن بين المصابين (10) فنيين في شركة الاتصالات الفلسطينية أصيبوا في العام 2018م، ووصفت حالة أحدهم بالخطيرة، نتيجة انتقال الكهرباء لخطوط الهاتف أو حاملها (سلك الستي)، من أسلاك المولدات التجارية⁴.



توفي (3) مواطنين لأسباب تتعلق بالمولدات التجارية. فيما أصيب (80) مواطناً، من بينهم (7) أطفال، جراء تماس كهربائي سببته خطوط المولدات.

• تُسبب التعديت على شبكة الكهرباء خلالاً وانخفاضاً مفاجئاً للتيار، وزيادة في الأحمال، وحرقاً للكوابل، وأضراراً في منازل المواطنين في حالة رجوع التيار لخطوطها ما قد يتسبب في احتراق الأجهزة الكهربائية فيها⁵.

• وتُسبب التعديت على شبكة الاتصالات انقطاع خدمة الهاتف الأرضي عن المشتركين، خاصة في حالة احتراق كرت المشترك داخل المقسم بسبب التيار الكهربائي⁶، وتقطع خدمة الانترنت وعدم وصولها للمنتفعين بانتظام⁷. وتكمن الخطورة في أنّ الجميع

¹ نص المادة (25) من قانون البيئة الفلسطيني على أنّه "تعمل الوزارة بالتعاون مع الجهات المختصة على وضع المقاييس والتعليمات والشروط للحد من الإزعاج البيئي الصادر عن النشاطات المختلفة وبمنع صاحب كل منشأة أو أية جهة أو فرد أن يتسبب في إزعاج الآخرين". وتنص المادة (26) من القانون على أنه "تلتزم جميع الجهات والأفراد عند تشغيل أيّة آلات أو معدات أو استخدام آلات التنبيه ومكبرات الصوت أو ممارسة أي نشاطات أخرى عدم تجاوز الحد المسموح به لشدة الصوت والاهتزاز".

² أحمد أبو مطر- دائرة الرقابة والتفتيش في الإدارة العامة لحماية البيئة في سلطة جودة البيئة بغزة، قابله الباحث: حسين حمّاد (26 سبتمبر 2018).

³ محمد ثابت، مرجع سابق.

⁴ مصطفى مهنا- مدير الدائرة الفنية في شركة الاتصالات الفلسطينية بقطاع غزة، قابله الباحث: حسين حمّاد (18 سبتمبر 2018م).

⁵ محمد الشيخ سلامة، مرجع سابق.

⁶ خالد رضوان- رئيس وحدة الأعطال في شركة الاتصالات الفلسطينية بقطاع غزة، قابله الباحث: حسين حمّاد (18 سبتمبر 2018م).

⁷ شاكر أبو عجوة- مدير دائرة العناية بالمشتركين في شركة الاتصالات الفلسطينية بقطاع غزة، قابله الباحث: حسين حمّاد (18 سبتمبر 2018م).

يتعامل مع شبكة الاتصالات على أنها شبكة آمنة¹.

- ضبطت شركة توزيع الكهرباء (4) حالات سرقة من قبل أصحاب المولدات من خطوط شبكة الكهرباء الرئيسية، وحولتهم للنياحة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم، وذلك منذ بداية العام 2018، بينما تتابع لجنة - شكلت لهذا الغرض - عدداً آخراً من أولئك لإثبات واقعة السرقة عليهم. مع العلم بأن لجنة مراقبة المولدات التجارية التي شكلتها الشركة، لم تنزل تعمل على الشكاوى المقدمة إليها، والمحولة من أقسام الشركة، وتغزّم المتعديين على الشبكة الرئيسية، وتحاول حلّ ذلك بالشكل الودي، وإن استعصى الأمر تحوّل القضية للنياحة².
- فيما قدمت شركة الاتصالات (60) شكاوى للجهات الأمنية على مستوى قطاع غزة، وذلك منذ ظهور المولدات التجارية واعتداء بعضها على الشبكة الخاصة بالشركة منذ العام 2009م، عدد (48) شكاوى منها فَعَلت ووصلت للنياحة العامة وأخذت قرارات بالإزالة، وبعضها نُفِّذ³.



قدمت شركة الاتصالات (60) شكاوى للجهات الأمنية بشأن التعدي على خطوطها، فيما ضبطت شركة توزيع كهرباء غزة 4 حالات سرقة من الشبكة.

¹ مصطفى مهنا، مرجع سابق.

² محمد الشيخ سلامة، مرجع سابق.

³ محمود منصور- مدير وحدة متابعة التعديات في شركة الاتصالات الفلسطينية بقطاع غزة، قابله الباحث: حسين حمّاد (18 سبتمبر 2018م).

المخاطر الصحية والبيئية للمولدات الكهربائية

تلوث المولدات الكهربائية الهواء، سواء من خلال الأدخنة والغازات التي تصدر عنها أو الضوضاء التي تُحدثها. ويحتوي الدخان المنبعث عنها عدة مكونات سامة، تؤثر على الصحة العامة للإنسان، وهي¹:

- (1) أكسيد الكبريت: يؤثر على الجهاز التنفسي للإنسان، وقد يؤدي إلى التنشج المفاجئ، كما يسبب تهيج العيون والجلد.
- (2) أكاسيد النيتروجين السامة: تسبب الاحتراق وتضرّ بالرئتين، وتكوّن الضباب، كما تضرّ بالحيوانات والنباتات.
- (3) أول أكسيد الكربون: غاز سام، يتحد مع هيموجلوبين الدم في الرئتين عند استنشاقه، ويمنع نقل الأوكسجين إلى الأنسجة والخلايا، ويتسبب في تغيير لون الجلد والأغشية المخاطية إلى الأحمر.
- (4) جسيمات مادية دقيقة (السنّاج): وهي مكونات بالغة الصغر، قد تكون صلبة أو سائلة أو عالقة في الغاز، تسبب أمراض القلب وسرطان الرئة، وتؤثر على النباتات (فتعيق من عملية البناء الضوئي وتتسبب في تبقع أوراقها باللون الأصفر، ويظهر التأثير جلياً في نباتات البرسيم، والقمح، والبطاطا. كما تتطاير لتطال أوراق النباتات التي تؤكل كالخس والبقدونس وغيرها)، وتضرّ بثمار الفواكه، وتسبب ضرراً مباشراً للإنسان والحيوان عند دخولها الجسم.

كما تؤثر الضوضاء سلباً على صحة الإنسان الجسدية والعقلية، فتضرّ بالجهاز السمعي والعصبي، وتؤثر على الجهاز الهضمي، وانتظام الدورة الدموية، وعلى الغدد الصماء، كما تزيد من حالة التوتر والإرهاق، ويؤثر على التفكير بتركيز، ويتوقف ذلك على: طول فترة التعرض للضجيج، حدة الصوت، المسافة بين مصدر الصوت والشخص الذي يسمعه².



ينصّ قانون البيئة الفلسطيني على التزام جميع الجهات والأفراد عند تشغيل أيّة آلات أو معدات.. على عدم تجاوز الحد المسموح به لشدة الصوت والاهتزاز.

وبسبب تداخل المناطق التجارية والصناعية مع المناطق السكنية في قطاع غزة، نصّت اللوائح التنظيمية لوزارة البيئة على ضوابط محددة للضوضاء تتسجم مع المعايير الدولية، وهي أنّ نسبة الضوضاء في المناطق السكنية الداخلية يجب ألا تزيد عن (55) ديسيبل في أوقات النهار و(30) ديسيبل في أوقات الليل، بينما تتراوح في المناطق السكنية المختلطة بين (60) نهاراً- 45 ليلاً) بالديسيبل، وفي المناطق التجارية والأسواق بين (65) نهاراً- 45 ليلاً)، وفي المناطق الصناعية بين (75) نهاراً- 50 ليلاً³.

¹ محمد مصلح- مدير دائرة النفايات الصلبة والخطرة في الإدارة العامة لحماية البيئة في سلطة جودة البيئة بغزة، قابله الباحث: حسين حمّاد (26 سبتمبر 2018).

² القزويني، سيف. وادريس، أنيس. دراسة التلوث البيئي لتأثير المولدات الكهربائية على البيئة المحيطة. مجلة جامعة بابل. مجلد 21. العدد 5. ص ص 1705-1721.

³ فادي نصار، مرجع سابق.

الخلاصة والتوصيات

تشير الورقة إلى مشكلة انقطاع التيار الكهربائي ومحاولات التخفيف من وطأة الأزمة التي تمس بجملة حقوق الإنسان ولأوجه الحياة كافة بالنسبة للفلسطينيين من سكان قطاع غزة، بل وتسهم أزمة التيار الكهربائي في مزيد من تدهور الأوضاع الإنسانية، بالنظر لأثارها الكارثية على القطاعات الاقتصادية والخدمات العامة المختلفة.

وأمام تجذّر مشكلة انقطاع التيار واستعصائها على الحل لجأ السكان للمولدات الكهربائية كحلٍّ للأزمة، بيد أنها في ظل غياب التنظيم والرقابة أضحت مشكلة، أثّرت على حقوق الإنسان بشكل مباشر، سواء بتسببها في وفاة عدة مواطنين جراء تعدي أصحاب المولدات على شبكات الكهرباء والاتصالات العامة، أو مخاطرها على الصحة العامة للإنسان وعلى البيئة.

وضمن الحلول التي نفذتها شركة توزيع كهرباء غزة مشروع العداد الذكي في عام 2014م، حيث جرّب لفترة محدودة ثم توقف بعد العدوان وتضرر الشبكات. وأعيد إحيائه في العام 2018، ولكنه توقّف فجأة- وفقاً لسكان البنائيات التي نفذ فيها المشروع كعينة تجريبية- بل وشُرع حالياً في تنفيذ تجربة مماثلة في أبراج العودة في محافظة شمال غزة. وخُصت الورقة إلى أن الاجتهادات أو المحاولات من أكثر من جهة لحلّ أزمة الكهرباء أو التخفيف منها لم تصل لهدفها بعد بالدرجة الكافية، كذلك لم تمنع استغلال المواطن الذي أنهكه الفقر. عليه وفي ظل غياب الحلول الجذرية الناجعة للأزمة، ولغرض الوصول لحلول تخفّف من المشكلة يقترح مركز الميزان من خلال الورقة عدة توصيات، هي:

1. مخاطبة المجتمع الدولي للضغط على دولة الاحتلال الإسرائيلي لزيادة كمية الكهرباء الواصلة لقطاع غزة، بصفته الدولة المحتلة والتي يتوجب عليها توفير الحد الأدنى من الحياة الكريمة لسكان الأراضي المحتلة، وذلك للتخفيف من أزمة الكهرباء.
2. تشكيل لجنة مختصة تضم جميع جهات الاختصاص في قطاع غزة (سلطة الطاقة، شركة توزيع الكهرباء، سلطة جودة البيئة، وزارة الحكم المحلي، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة الصحة، وزارة العمل، وزارة العدل، وزارة المالية، مديرية الدفاع المدني، وشركة الاتصالات)، لتتولى الإشراف الفعلي على المولدات الكهربائية التجارية، وتعمل على اعتماد لائحة لتنظيمها وضبطها، من حيث: أماكن ومواقع تواجدها، والتزامها بالمعايير المنسجمة مع اللوائح والقوانين، والشروط المطلوبة للأمن والسلامة المهنية، وابعادها عن المناطق السكنية وعزل المولدات في غرف خاصة، وضمان عدم استنشاق المواطنين للانبعاثات الصادرة عنها، والتقليل من مستوى الضوضاء. ومراقبة آليات تطبيق تلك اللائحة مع البلديات والأجهزة الأمنية.
3. ضرورة توفير كل الإمكانيات وتوظيف كل الجهود والطاقات الممكنة لتعميم تجربة العداد الذكي بشكل تدريجي بداية بالبنائيات العالية والمناطق السكنية التي يسهل تطبيقها فيها، ومن ثم على كل منازل ومناطق قطاع غزة، إلى أن يتم حل الأزمة.
4. دعم اتجاهات المواطنين نحو استخدام الطاقة الشمسية، كبديل آمن للتيار الكهربائي، من خلال توفير المواد اللازمة لذلك بأسعار في المتناول أو تقسيطها للراغبين، والعمل مع جهات الاختصاص على ضمان عدم ممانعة مجالس إدارات البنائيات العالية لاستخدام نظام الطاقة البديلة لمن يرغب من السكان على أن تكون قدرة النظام متوافقة مع ملكية الساكن وبما يكفل حماية حقوق جميع السكان بالاستفادة من مساحة خاصة لهذا الغرض، الأمر الذي من شأنه أن يخفف من أحمال شبكة الكهرباء.